



قراءة مقارنة في معايير وممارسات أنظمة التصريح بالذمة المالية والمصالح في الدول العربية

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول
العربية

مخطط العرض

١- أهمية التصريح عن الذمة المالية والمصالح بالنسبة للمنطقة العربية

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح

٣- منظومات التصريح في تقارير استعراض تنفيذ الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

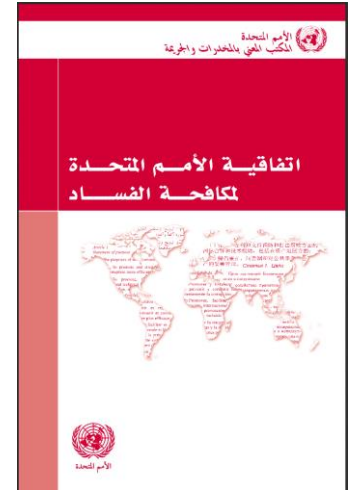
٤- تحديات يواجهها تطوير منظومات التصريح

٥- مقترحات لتطوير منظومات التصريح

١- أهمية منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح بالنسبة للمنطقة العربية

التزام دولي بمقتضى المعاهدات التي صادقت عليها دول المنطقة:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة ٨: "تسعى كل دولة طرف، عند الاقتضاء ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، الى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات او منافع كبيرة قد تفضي الى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين"



الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المادة ١٠: "تسعى كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم تقرر الشفافية وتمنع تضارب المصالح بين الموظف والجهة التي يعمل بها، سواء القطاع العام أو الخاص"



١- أهمية منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح بالنسبة للمنطقة العربية

التزام دولي بمقتضى المعاهدات التي صادقت عليها دول المنطقة:

اعلان بغداد للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٨ نص على "إيلاء اهتمام خاص الى المسائل المتعلقة بمنظومات التصريح بالذمة المالية وإدارة تعارض المصالح"



اتفاقية الاتحاد الافريقي المادة ٧: "مطالبة الموظفين العموميين بتقديم إقرار عن ممتلكاتهم وثرواتهم عند تولي مهام وظيفة عامة وخلال مدة توليهم هذه الوظيفة وبعد انتهاء مدة خدمتهم"



١- أهمية منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح بالنسبة للمنطقة العربية

- محفز للاستثمار: منظومة التصريح تدعم الثقة في تعامل القطاع الخاص مع أجهزة بيروقراطية ثقيلة
- تدعم الثقة المجتمعية في القطاع العام و المشرفين عليه



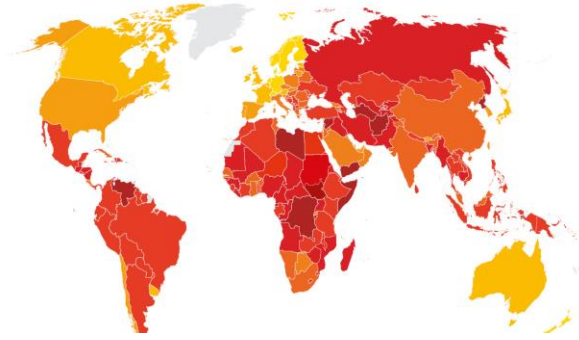
يساهم في تفعيل المحاسبة المسؤولة
في أوضاع قد تتسم بعدم الاستقرار
السياسي



Accountability

١- أهمية منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح بالنسبة للمنطقة العربية

تؤثر على نتائج دول المنطقة في المؤشرات العالمية لمكافحة الفساد: مؤشر مدركات الفساد اعتمد تقييم وجود وفعالية منظومة التصريح من بين عناصر احتساب النتائج في نسخة ٢٠٢١



منظمة
التنافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد

مؤشر
مدركات
الفساد 2021

المستويات المدركة لفساد
القطاع العام في 180 دولة/
إقليمًا في العالم

اهتمام متزايد بمنظومة التصريح من
منظمات دولية مؤثرة في المنطقة
(صندوق النقد الدولي، البنك
الدولي...) وحتى من منظمات ليس
لها اهتمام مباشر بمكافحة الفساد
(منظمة العمل الدولية كمثال)



٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

الجزائر



مدى وجود عقوبات على الإخلال بتقديم التصريح او عدم صحة بياناته او نقصها	مدى وجود آلية شفافة لفحص المعلومات الواردة في التصريح	مدى وجود محتوى شامل للتصريح (وجود نموذج للتصريح مثلا)	مدى دورية التصريح	الاطار القانوني الحاكم لإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح
نعم	نعم	نموذج موجود	نعم	<ul style="list-style-type: none"> • قانون السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته-الجزائر ١٤-٥-٢٠٢٢ (م١٠) • القانون رقم ٠١.٠٦ الصادر في ٢١ محرم ١٤٢٧ الموافق ٢٠ فيفري ٢٠٠٦ المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتعديلاته (م٤-٦) • المرسوم الرئاسي رقم ٠٦-١٤ المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ يحدد نموذج التصريح بالممتلكات. • المرسوم الرئاسي رقم ٠٦-١٥ المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ يحدد كميّات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة ٦ من القانون رقم ٠٦-٠١ المؤرخ في ٢٠ فيفري ٢٠٠٦ المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. • القرار الصادر من المديرية العامة للتوظيف العمومية بتاريخ ٠٢/٠٤/٢٠٠٧ يحدد قائمة الأعاون العموميين الملزمين بالتصريح بالممتلكات. • تعميم التصريح بالممتلكات للمنتخبين المحليين والصادر عن وزير الداخلية رقم ٠٠٢ تاريخ ١٥/٥/٢٠١٣ • المذكرة التنظيمية ٤/٢٠١٥ التي ترافق تعليمة السيد الوزير الأول رقم ٩٦ المؤرخة في ١٨ أفريل ٢٠١٥ ، الموجهة إلى أعضاء الحكومة تتعلق بكيفيات تسليم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التصريحات بالممتلكات المكتتبة من طرف الموظفين العموميين المشار اليهم في المرسوم الرئاسي ٠٦- ١٥ المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦
المادة ٣٦	المادة ٢٠	المادة ٢	المادة ٦	

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

البحرين



مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح أو عدم صحة
بياناته أو نقصها

نعم
المادة ٨

مدى وجود آلية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

نعم
المادة ٤ و
٥

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلاً)

النموذج موجود
متوفر على الرابط

مدى دورية
التصريح

نعم
المادة ٢

الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

- قانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٠ بشأن الكشف عن الذمة المالية المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٦
- لائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٢ المعدلة بمرسوم رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧.
- المادة الأولى/فقرة ٢ من القانون:
- المادة الثالثة من اللائحة
- المادة ٣٣ من مرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون ديوان الرقابة المالية وتعديلاته

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

مدى وجود عقوبات على الإخلال بتقديم التصريح او عدم صحة بياناته او نقصها	مدى وجود آلية شفافة لفحص المعلومات الواردة في التصريح	مدى وجود محتوى شامل للتصريح (وجود نموذج للتصريح مثلا)	مدى دورية التصريح	الاطار القانوني الحاكم لإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح
نعم المادة ٢٦	نعم المادة ١٢	نموذج غير موجود	نعم المادة ٦	قانون التصريح بالتملكات والمصالح بموجب القانون رقم ٠٨-١٣ لسنة ٢٠٠٨ بشأن شفافية الأنشطة العامة والاقتصادية والمالية والاجتماعية
نعم المادة ٢٠	نعم المادة ١٤	نموذج موجود متوفر على الرابط	لا التصريح عند التكاليف وانهاء المهام وتغيير جوهر في الموجودات	قانون ٠٣ / L / AN/13/7 المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن منع ومكافحة الفساد ومرسومه التنفيذي المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

جزر القمر



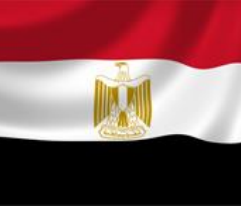
دجيبوتي



٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

مدى وجود عقوبات على الإخلال بتقديم التصريح او عدم صحة بياناته او نقصها	مدى وجود آلية شفافة لفحص المعلومات الواردة في التصريح	مدى وجود محتوى شامل للتصريح (وجود نموذج للتصريح مثلا)	مدى دورية التصريح	الاطار القانوني الحاكم لإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح
نعم المادة ٢٠	نعم	نموذج موجود	نعم المادة ٣	<ul style="list-style-type: none"> • قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون الكسب غير المشروع • قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع وتعديلاته • هناك قانون اخر يتم حاليا دراسة وضع اطره التنفيذية وهو القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن حظر تعارض مصالح المسؤولين في الدولة
نعم	نعم	نموذج موجود ومتوفر الكترونيا على الرابط	نعم المادة ١٧	<ul style="list-style-type: none"> • قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ وتعديلاته

مصر



العراق



٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

الأردن



الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

مدى دورية
التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلاً)

مدى وجود آلية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح أو عدم صحة
بياناته أو نقصها

قانون الكسب غير المشروع رقم ٢١ لسنة
٢٠١٤، وتعديلاته وأبرزها قانون رقم ٢٥
لسنة ٢٠٢١ وهو قانون معدل لقانون الكسب
غير المشروع رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢١. وقد
نشر هذا القانون في العدد رقم ٥٧٤٦ من
الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ
٢٣/٩/٢٠٢١ في ص ٤١٨٧ منها.

نعم
المادة 7

نعم
نموذج موجود

نعم
المادة ٦

نعم
المادة ١١

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

الكويت



مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح أو عدم صحة
بياناته أو نقصها

مدى وجود آلية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلاً)

مدى دورية
التصريح

الإطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
وإفصاح عن تضارب
المصالح

- قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ الخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية
- مرسوم رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦
- قرار رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن إجراءات الحصول على نموذج إقرار الذمة المالية ونموذج بيانات الملزم بإقرار الذمة المالية وطريقة تقديمها
- قرار رئيس قرار الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن إجراءات تقديم إقرار الذمة المالية من خارج دولة الكويت

نعم

المادة ٣٢

المادة ١٥ من
اللائحة التنفيذية

نموذج موجود

ومتوفر الكترونياً على [الرابط](#)

نعم

المادة ٣١

نعم

المادة ٤٦

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح أو عدم صحة
بياناته أو نقصها

نعم

المادة ٧ و ٩

مدى وجود آلية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

في القانون اللبناني لم توضح
هذه النقطة لذلك فإن الإجابة
بالنفي. ويلاحظ من الأسباب
الموجبة للقانون التركيز على
الإثراء غير المشروع

نعم

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلاً)

نعم

نموذج موجود

نموذج غير موجود

على الرغم من عدم وجود نموذج
منشور للتصريح فإن الهيئة بدأت
في تلقي التصاريح بالاعتماد
على ما يبدو أنه نموذج

مدى دورية
التصريح

نعم

المادة ٣

نعم

المادة رقم ٤ و ٥
من القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٩٤ بشأن
التطهير

الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

القانون رقم ١٨٩ لسنة ٢٠٢٠
بشأن التصريح عن الذمة
المالية والمصالح ومعاقبة
الإثراء غير المشروع

• قانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٤م
بأنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة
الفساد (م٣)
• المادة رقم ٤ من القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٩٤ بشأن التطهير

لبنان



ليبيا



٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

المغرب



مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح أو عدم صحة
بياناته أو نقصها

مدى وجود الية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلا)

مدى دورية
التصريح

الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

نعم

نعم

المادة ١١

نعم

نموذج موجود

المادة ٤

نعم

المادة ٣

• التصريح بالملكيات والمصالح بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة ٩٢ بشأن التصريح

• التصريح الإجباري بالملكيات: ظهير شريف رقم ١,٠٨,٧٢,٠١ صادر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨ (بتميم الظهير

الشريف رقم ١,٣٣١,٧٤,٠١ الصادر في ٢٣ أبريل ١٩٧٥ بشأن حالة أعضاء الحكومة وتأليف دواوينهم

• الدستور المغربي لسنة ٢٠١١ ولا سيما الفصل ١٥٨

• ظهير شريف رقم ٢٠٢-٠٠-١ صادر في ٢٠ أكتوبر

٢٠٠٢ بتنفيذ القانون رقم ٤٢-٠٠ المتعلق بإحداث

التصريح الإجباري لبعض منتخبي المجالس المحلية

والغرف المهنية وبعض فئات الموظفين أو الأعوان

العموميين بملكياتهم

• الظهير الشريف رقم ١,٠٨,٧٣,٠١ المتمم للظهير الشريف رقم

١,٠٢,٢١٢ القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي

البصري

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

موريتانيا



مدى وجود عقوبات على الإخلال بتقديم التصريح أو عدم صحة بياناته أو نقصها	مدى وجود الية شفافة لفحص المعلومات الواردة في التصريح	مدى وجود محتوى شامل للتصريح (وجود نموذج للتصريح مثلا)	مدى دورية التصريح	الاطار القانوني الحاكم لإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح
نعم	نعم	نعم نموذج موجود ومتوفر على الرابط	نعم مواد ٧ و ١١ من قانون الشفافية المالية	<ul style="list-style-type: none"> القانون رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الشفافية المالية في الحياة العامة والتعميمات الصادرة عن لجنة الشفافية المالية للحياة العمومية مرسوم رقم ٢٠٠٧-٢٠٧ صادر بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٠٧ يحدد تنظيم وسير لجنة الشفافية المالية في الحياة العمومية

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

سلطنة عمان



مدى وجود عقوبات على الإخلال بتقديم التصريح او عدم صحة بياناته او نقصها	مدى وجود اليه شفافة لفحص المعلومات الواردة في التصريح	مدى وجود محتوى شامل للتصريح (وجود نموذج للتصريح مثلا)	مدى دورية التصريح	الاطار القانوني الحاكم لإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح
نعم المادة ١٥	لا	نعم المادة ١٢ نموذج موجود على الرابط	لا يتم تقديم إقرار الذمة المالية بموجب طلب من رئيس الجهاز	<ul style="list-style-type: none"> م ١٢ من مرسوم سلطاني رقم ١١٢/٢٠١١ بإصدار قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح القرار رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر عن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بشأن إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي المعدل بالقرار ٦١/٢٠١٦ المادة ١٠٥ من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني ١٢٠/٢٠٠٤ وتعديلاته (ان القانون العماني ينظم التصريح بالامتلاكات والمصالح بموجب المادة ١٢ من قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح رقم ١١٢ لسنة ٢٠١١. إضافة الى دليل تعبئة نموذج إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي الصادر بالقرار رقم ٦١/٢٠١٦

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

فلسطين



مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح أو عدم صحة
بياناته أو نقصها

مدى وجود الية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلاً)

مدى دورية
التصريح

الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

نعم

المادة ٢٤

المادة ٢٨ و ٢٩

نعم

المادة ٢٢

المادة ٨

نعم

نموذج موجود

نعم

المادة ١١ و

١٦

قانون مكافحة الفساد رقم ١ لسنة
٢٠٠٥ وتعديلاته

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

قطر



الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

مدى دورية
التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلاً)

مدى وجود اليية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح او عدم صحة
بياناته او نقصها

لا يوجد قانون ينظم هذه المسائل مباشرة توجد بعض القواعد المتفرقة :

قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات المعدل بموجب مرسوم بقانون ١٨/٢٠١٨ (المادة ٣٣: يُحظر على موظفي الجهة الحكومية، ممن يتولون مهام واختصاصات وظيفية تتعلق بالتعاقدات التي تجريها هذه الجهة، أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في تلك التعاقدات، كما لا يجوز لأي منهم أن يكون شريكاً لأحد المناقصين أو المزايدين أو وكيلاً عنه أو عضواً في مجلس إدارته أو موظفاً لديه، ويجب عليهم في هذه الحالة التصريح بأي مصلحة لهم قد تتداخل مع طبيعة اختصاصاتهم المشار إليها. ...)

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

السعودية



الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

مدى دورية
التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلا)

مدى وجود الية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح او عدم صحة
بياناته او نقصها

لا يوجد في السعودية تشريع خاص للتصريح بالامتلاكات والمصالح.

يوجد ضوابط الإدلاء بإقرارات الذمة المالية لموظفي هيئة الرقابة ومكافحة الفساد المعتمدة بقرار رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، رقم (٢) وتاريخ ٩ / ١ / ١٤٣٣ هـ وهي ضوابط اعدت بناءً على الفقرة (الثالثة) من المادة (التاسعة) من تنظيم الهيئة، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥) وتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٤٣٢ هـ، والفقرة (الثامنة) من المادة (الرابعة) من اللائحة الوظيفية للهيئة، المعتمدة بالأمر الملكي رقم (أ/ ١٨١) وتاريخ ٩ / ١١ / ١٤٣٢ هـ؛ وأيضاً المادة ٣/٩ من تنظيم الهيئة : . إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها إلى الملك للنظر في اعتمادها.

نعم
المادة ٣

نعم
نموذج موجود فقط
لموظفي الهيئة

نعم

نعم
المادة ١٠

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح أو عدم صحة
بياناته أو نقصها

مدى وجود آلية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلاً)

مدى دورية
التصريح

الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

الصومال



السودان



قانون مكافحة
الثراء الحرام
والمشبوّه لسنة
١٩٨٩

نعم
المادة ١٨

لا

نموذج غير موجود

نعم
المادة ٨

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

سوريا



الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

مدى دورية
التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلا)

مدى وجود الية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح او عدم صحة
بياناته او نقصها

قانون رقم ٦٤ لسنة
١٩٥٨ — بتاريخ ١٧
١٩٥٨ / ٦ /

نعم
المادة ١

نموذج غير
موجود

نعم
المادة ٥

نعم
المادة ١٥

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

تونس



الإطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

مدى دورية
التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلا)

مدى وجود الية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح او عدم صحة
بياناته او نقصها

قانون عدد ٤٦ لسنة ٢٠١٨
مؤرخ في ١ أوت ٢٠١٨
يتعلق بالتصريح بالمكاسب
والمصالح وبمكافحة الإثراء
غير المشروع وتضارب
المصالح

نعم
المادة ١٠

نعم
نموذج موجود
متوفر الكترونيا على [الرابط](#)

نعم
المادة ٨

نعم
المادة ٣٣ -
٣٠

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

الإمارات



الإطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

مدى دورية
التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلاً)

مدى وجود آلية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح أو عدم صحة
بياناته أو نقصها

- امانة أبو ظبي: قرار
رئيس جهاز أبو ظبي
للمحاسبة رقم ٤٢ لسنة
٢٠٢١ بشأن إصدار
نظام الإفصاح

نعم
المادة ٣

نعم
نموذج موجود
متوفر الكترونياً على [الرابط](#)

نعم
المادة ٥

نعم
المادة ١٠

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

اليمن



الاطار القانوني الحاكم
لإقرارات الذمة المالية
والإفصاح عن تضارب
المصالح

مدى دورية
التصريح

مدى وجود محتوى
شامل للتصريح
(وجود نموذج
للتصريح مثلا)

مدى وجود الية
شفافة لفحص
المعلومات الواردة
في التصريح

مدى وجود عقوبات
على الإخلال بتقديم
التصريح او عدم صحة
بياناته او نقصها

قانون رقم (٣٠) لسنة
٢٠٠٦م بشأن الإقرار بالذمة
المالية

نعم
المادة ١٦

تعم
نموذج موجود
متوفر الكترونيا على [الرابط](#)

نعم
المادة ٩

نعم
المادة ٢٥ -
٢٤ - ٢٣

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

❖ استنتاجات حول تحليل الإطار القانوني للتصريح في المنطقة العربية

1 يعود إقرار أنظمة التصريح حسب النصوص النافذة بالنسبة ل ٦ دول الى ما قبل ٢٠١٠ ، بينما اعتمدت ٣ دول أنظمة مماثلة بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، في حين أن أغلب الأنظمة المطبقة حالياً (١٠) اعتمدت بعد ٢٠١٠.

2 ثلاث دول عربية لا تعتمد نظاما شاملا للتصريح :

✓ قطر

✓ المملكة العربية السعودية: نظام تصريح خاص بموظفي هيئة النزاهة

✓ الامارات العربية المتحدة: نظام تصريح لإمارة أبو ظبي فقط

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

❖ استنتاجات حول تحليل الإطار القانوني للتصريح في المنطقة العربية

وردت الأطر القانونية المنظمة للتصريح في صيغ مختلفة:

3

- ✓ قوانين متخصصة بتسميات مختلفة (كشف عن الذمة المالية، التصريح بالذمة المالية أو المكاسب أو الممتلكات...) مثل المغرب ولبنان وتونس واليمن والبحرين وجزر القمر على سبيل المثال مع ملاحظة الارتباط مع الاثراء غير المشروع من عدمه
- ✓ قوانين عامة لمكافحة الفساد مثل الجزائر وجيبوتي على سبيل المثال
- ✓ قوانين انشاء هيئات متخصصة في مكافحة الفساد مثل العراق والكويت على سبيل المثال مع ملاحظة الإشارة المباشرة الى نظام التصريح من عدمه
- ✓ قوانين مكافحة الاثراء غير المشروع مثل مصر والأردن على سبيل المثال

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

❖ استنتاجات حول تحليل الإطار القانوني للتصريح في المنطقة العربية

دولتان عربيتان لا تعتمدان دورية في إيداع التصاريح وهي سلطنة عمان (يتم تقديم إقرار الذمة المالية بموجب طلب من رئيس جهاز الرقابة المالية والادارية للدولة) وجيبوتي (تصريح عند التكليف وانتهاء المهام وحصول تغيير جوهري في القيم المصرح بها) وتختلف هذه الدورية من دولة لأخرى مع الملاحظة أن التصريح عند مباشرة الوظائف المستوجبة لذلك وانتهاء المهام هو سمة مشتركة لمختلف الأنظمة

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

❖ استنتاجات حول تحليل الإطار القانوني للتصريح في المنطقة العربية

5 ثلاث دول عربية لا يوفر نظامها نموذج تصريح متاح وهي:

✓ السودان

✓ ليبيا

✓ جزر القمر

مع الإشارة ان نموذج التصريح متاح بالنسبة للملكة العربية السعودية يهم فقط هيئة النزاهة

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

❖ استنتاجات حول تحليل الإطار القانوني للتصريح في المنطقة العربية

دولتان عربيتان فقط لا تعتمدان آلية للتدقيق في المعطيات والبيانات المضمنة في التصاريح وهما:

✓ سلطنة عمان

✓ السودان

بينما تظل هذه الصلاحية معتمدة جزئياً في النظام اللبناني بمناسبة الاستقصاء في ملفات فساد تهم أحد الأشخاص المشمولين بالتصريح وتظل في كل الحالات محور تأويل في انتظار حالات التطبيق العملي من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. هذا مع الإشارة أن اعتماد هذه الآلية يكون طبيعياً في حالات اقتران نظام التصريح ومكافحة الاثراء غير المشروع وهو ما يفسر وجودها في أطر قانونية معتمدة منذ سنوات عديدة على غرار القانون المصري والقانون السوري.

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

❖ استنتاجات حول تحليل الإطار القانوني للتصريح في المنطقة العربية

كل الدول التي اعتمدت أنظمة في الغرض رتبت عقوبات على عدم التصريح أو ادراج معطيات خاطئة، مع الإشارة الى ان العقوبات في هذه الحالة الأخيرة تكون أليا مرتبطة بممارسة الأجهزة المعنية لصلاحيه التدقيق في مضامين التصاريح

7

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

❖ استنتاجات حول تحليل الإطار القانوني للتصريح في المنطقة العربية

ترتبط أنظمة التصريح بصورة مباشرة بقوانين الاثراء غير المشروع (كجزء من هذه القوانين أو في صيغة تلائم تقنين المجالين) في ست دول وهي:

8

- ✓ لبنان
- ✓ تونس
- ✓ سوريا
- ✓ مصر
- ✓ الأردن
- ✓ السودان

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

❖ استنتاجات حول تحليل الإطار القانوني للتصريح في المنطقة العربية

هذا مع الإشارة الى تجريم الاثراء غير المشروع غير مرتبط بهذه الوضعية اذ صدر ضمن نصوص ذات صيغ مختلفة في عدد من الدول على غرار قانون هيئة مكافحة الفساد في العراق أو قانون منفصل في فلسطين. ويضيء هذا الجانب على الإمكانيات التي يتيحها نظام التصريح في مجال التحقيق ليس فقط فيما يهم حالات الاثراء غير المشروع، بل وكذلك في نطاق ممارسة صلاحيات التقصي والتحقيق من قبل الأجهزة المختصة في كل دولة

٢- تحليل مقارن للأنظمة القانونية للتصريح في المنطقة

❖ استنتاجات حول تحليل الإطار القانوني للتصريح في المنطقة العربية

تعرضت الأنظمة القانونية للتصريح بالذمة المالية الى التصريح بالمصالح في أربع دول هي:

9

✓ لبنان

✓ تونس

✓ سلطنة عمان

✓ جزر القمر

هذا مع الإشارة الى ان التصريح بالمصالح قد يتم في بعض الحالات ضمن أطر قانونية أخرى على غرار قانون الإفصاح عن تضارب المصالح في فلسطين او في وضعيات خصوصية على غرار التصريح بالمصالح لموظفي الجهة الحكومية، ممن يتولون مهام واختصاصات وظيفية تتعلق بالتعاقدات في قطر.

٣- منظومات التصريح في تقارير استعراض الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

○ الجزائر:

- ✓ يُلزم قانون مكافحة الفساد جميع الموظفين العموميين بالإفصاح عن ممتلكاتهم المودعة في الجزائر أو في الخارج ، وممتلكات أطفالهم القصر ، في بداية ونهاية خدمتهم وكلما حدث تغيير جوهري (المواد ٤-٦).
- ✓ في الممارسة العملية ، تتم دعوة كبار المسؤولين فقط (حوالي ٦٠٠٠) لتقديم مثل هذه التصريحات. باستثناء القضاة ، الذين يُطلب منهم الإعلان عن ممتلكاتهم للمحكمة العليا كل خمس سنوات ، لا ينص القانون على تقديم تقارير منتظمة ، ولا يحدد المقصود بعبارة "تغيير جوهري".
- ✓ تجعل الطبيعة اليدوية لنظام الإفصاح المالي من الصعب إجراء المراقبة والمراجعة بشكل فعال.
- ✓ حتى الآن ، لم يتم فرض أي عقوبات على عدم الامتثال للالتزامات الإفصاح.
- ✓ اتخذت الجزائر خطوات لتطوير منصة إفصاح عبر الإنترنت.

٣- منظومات التصريح في تقارير استعراض الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

○ المملكة العربية السعودية:

يوصى بأن تقوم المملكة العربية السعودية بما يلي:
مواصلة الجهود لمراجعة أنظمة الكشف عن الأصول بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة ؛ على سبيل المثال ، يمكن أن يؤدي اعتماد نظام إيداع إلكتروني إلى تبسيط عمليات التحقق ؛ يرحب المراجعون بالخطوات التي تتخذها المملكة العربية السعودية لتوسيع متطلبات إقرار الأصول لتشمل فئة أوسع من الموظفين العموميين وتشجيع السلطات على تبني متطلبات الإفصاح وحفظ السجلات المتعلقة بالحسابات المالية الأجنبية (المادة ٥٢).

○ فلسطين:

✓ يمكن لدولة فلسطين تبادل المعلومات المتعلقة بالإفصاحات المالية من خلال وزارة العدل ؛ ومع ذلك ، لم يحدث هذا بعد.

✓ لا تشمل الإفصاحات المقدمة من المسؤولين الحكوميين الحالات التي يكون فيها للموظف العمومي مصلحة أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على الحسابات المالية.

٣- منظومات التصريح في تقارير استعراض الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

○ المغرب:

- ✓ يتعين على أعضاء الحكومة والموظفين العموميين من رتب معينة والقضاة والمسؤولين المنتخبين الإعلان عن ممتلكاتهم عند توليهم مناصبهم وكل ثلاث سنوات بعد ذلك. ومع ذلك ، تنطبق هذه القواعد فقط على المسؤولين المعنيين وأبنائهم الذين لم يبلغوا سن الرشد ، وليس أزواجهم (انظر ، على سبيل المثال ، المادة ٢ من الظهير رقم ١-٧٢-٠٨)
- ✓ لا يمتد الالتزام ليشمل الأصول المحتفظ بها في الخارج.
- ✓ يتم تقديم التصريحات من قبل الموظفين العموميين والقضاة ، على التوالي ، إلى ديوان المحاسبة الأعلى والمجلس الأعلى للقضاء. في حالات عدم الامتثال للالتزام بتقديم مثل هذا الإعلان أو في حالة عدم صحة الإعلان ، يتم إخطار المدعي العام للملك بغرض بدء الإجراءات الجنائية (الفقرتان ١٠ و ١١ من المادة ٢ من الظهير الشريف). ومع ذلك ، من المستحيل التحقق من الإعلانات بسبب عددها الكبير.
- ✓ توصية ١: إصدار تشريعات بشأن تضارب المصالح ، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالإعلانات والإدارة والتحقق والعقوبات السارية ذات الصلة (المادة ٧ ، الفقرة ٤).
- ✓ توصية ٢: السعي لتوسيع وتعزيز قواعد التصريح عن الممتلكات لتشمل مصالح جميع أفراد الأسرة المباشرين والأصول الموجودة في الخارج ، والنص على التحقق الصارم من هذه الإعلانات (المادة ٨ ، الفقرة ٥).

٤- التحديات التي يواجهها تفعيل منظومة التصريح في المنطقة

تعقيدات مرتبطة بالاطار القانوني المنطبق (غموض بعض المواد،
تضخم عدد المشمولين بالتصريح)



عدم الاستغلال الأمثل للتصاريح
بسبب الاطار القانوني
بسبب عدم اتاحة الامكانية واقعيا وتنظيميا



عدم اشمال المنظومة على التصريح في عدد من الحالات على
التصريح بالمصالح



٤- تحديات يواجهها تفعيل منظومة التصريح في المنطقة

عدم اعتماد نصوص تطبيقية وأدوات تنظيمية ذات علاقة بالمنظومة

نصوص تطبيقية تفتح إمكانية يتيحها الاطار القانوني
نصوص تفسر بصورة مبسطة المنظومة

نقائص على مستوى منظومات حماية البيانات الشخصية في المنطقة بشكل لا يشجع على الانخراط في المنظومة

المعالجة الورقية للتصاريح

٥ - مقترحات لتطوير منظومة التصريح

تطوير نظم التصاريح الالكترونية: أكثر
نجاحة لكنه يرتبط في بعض الحالات بتوفر
شروط معينة



تطوير القدرات التقنية على استغلال مضمون
التصاريح (قواعد بيانات، تفعيل تقاطع
البيانات...)



٥ - مقترحات لتطوير منظومة التصريح

تفعيل وتطوير الأنظمة التطبيقية
والارشادية ذات الصلة



المساهمة في خلق ديناميكية رقابة
مجتمعية من خلال نظام التصريح



استغلال نظم التصريح في تفعيل
مكافحة الاثراء غير المشروع وغيرها
من أعمال التقصي والتحقيق التي تقوم
بها الأجهزة المختصة



